سياسة تغيير الواقع القومي لمنطقة كركوك
١٩٢١ – ٢٠٠٣

الدكتور نوري طالباني
استاذ في القانون
عضو عامل في الأكاديمية الكردية

تمهيد

كانت مدينة كركوك جزءاً من إمارتي أردلان (٦١٧هـ ـ ١٢٨٤هـ) وبابان (١١٠٦هـ ـ ١٢٦٧هـ) خلال فترات متفاوتة، ثم أصبحت مركزا لولاية شهرزور العثمانية حتى عام ١٨٧٩.[١] وقد أشار إلى ارتباطها بإمارة بابان ومن ثم مركزا لولاية شهرزور شاعر كركوك المعروف الشيخ رضا طالباني (١٨٣٥- ١٩١٠) في قصائد وأشعار له باللغات الكردية والفارسية والتركية.[٢] فقد قال في قصيدة له باللغة الكردية انه يتذكر أيام حكم إمارة بابان التي كانت السليمانية مركزاً لها والتي لم تكن خاضعة لحكم العجم ولا لسلطة آل عثمان.[٣] وعندما كان الشاعر في العقد الثالث من عمره وزار الآستانة لاول مرة، مر في طريق سفره إليها قرية بريفكان حيث مرقد الشيخ نورالدين البريفكاني.[٤] ونظم الشاعر أمام مزاره قصيدة باللغة الفارسية مجّد فيها الشيخ البريفكاني أحد كبار شيوخ التصوف في كردستان. يبدأ الشاعر القادم من كركوك قصيدته بالقول انه جاء من ديار شهرزور في طريق سفره لبلاد الروم، ويقصد بها تركيا حيث يطلق عليها الكرد هذه التسمية، ليزور مرقد الشيخ نورالدين.[٥] وفي العام ١٨٧٩م عندما قررت الدولة العثمانية نقل مركز أيالة شهرزور من كركوك إلى الموصل، سجل لنا الشاعر في بيت شعر له باللغة التركية حزنه وأساه، محذّرا الأهالي ايضا من هذا التحول، وذكر اسم الوالي الجديد الذي يبدو انه كان معروفاً لديه، حيث كان في كركوك ومعروفا بقساوته. يقول الشاعر، أصبحت الموصل مركزاً للولاية، وأصبح (نافع أفندي) والياً عليها، فالويل للرعية وليطمر الأهالي رؤوسهم بالرماد.[٦]

إضافة لهذه الشهادة الشعرية للمراحل التي مرت بها كركوك ودونها لنا الشاعر قبل قرن ونيّف، سجلَ لنا رحالة عثماني معروف شهادته عن هذه المدينة في موسوعة باللغة التركية باسم (قاموس الأعلام). يقول العلامة شمس الدين سامي بصدد مدينة كركوك، "تقع ضمن ولاية الموصل التابعة لكردستان وعلى بعد ١٦٠كم من الجنوب الشرقي لمدينة الموصل، وهي مركز أيالة سنجق شهرزور، لها من النفوس ٣٠٠٠٠ نسمة، وفيها قلعة و٣٦ جامعاً ومسجداً و٧ مدارس و١٥ تكية وخانقاه، و١٢ خاناً و١٢٨٢ دكاناً و٨

حمامات".[٧] ودون عن الحالة القومية في مدينة كركوك "أن ثلاثة أرباع الأهالي من الكرد، والبقية من الأتراك والعرب وغيرهم، وفي المدينة ٧٦٠ يهودياً و٤٦٠ كلدانياً ".

واحتفظت مدينة كركوك بطابعها الخليط رغم محاولات الإدارة العثمانية تقوية نفوذ ومراكز بعض الأسر التركية التي كانت موضع ثقة سلاطين آل عثمان والتي استقر أجدادها في كركوك بعد نجاح حملة السلطان مراد الرابع عام ١٦٣٨ واستعادته العراق من الصفويين.[٨] وعهدت الإدارة العثمانية لرؤساء هذه الأسر التركية الأصل منصب (المتسلمية) أي الإدارة، ومنحهم ألقاباً عالية.[٩] وقدمت هذه الأسر بدورها دعماً مستمراً للحكم العثماني وثقافته، "وكانوا مصدراً خصباً لتزويده بالموظفين"، كما ورد في دائرة المعارف الاسلامية.[١٠]

وتتطرق دائرة المعارف الإسلامية للوضع الإداري في منطقة كركوك خلال الفترة الأخيرة من الحكم العثماني، وقد ورد فيها، "كانت كركوك مركزاً لايالة شهرزور في القرن الثامن عشر التي كانت تضم الألوية الحديثة التالية، كركوك وأربيل والسليمانية. ثم أطلق أسم شهرزور على سنجق كركوك وألحق به لواء كركوك، في حين ظل شهرزور التاريخي ـ أي السليمانية ـ خارج السنجق الجديد، وشكلت ولاية الموصل عام ١٨٧٩، وبقيت كركوك مدينة عسكرية مهمة".[١١] ثم تضيف أن ولاية الموصل كانت مكونة من ثلاثة سناجق أو ألوية هي الموصل وكركوك والسليمانية، وفي العام ١٩١٨ فصلت ثلاث أقضية في شمال الزاب الصغير عن كركوك لتشكل منها لواء أربيل.[١٢] وبقيت هذه السناجق تابعة لولاية الموصل لحين اندلاع الحرب العالمية الأولى حيث تمكنت القوات البريطانية من احتلالها في نهاية الحرب. فقد احتلت تلك القوات مدينة كركوك في ١٧ أيار ١٩١٨ بقيادة الجنرال مارشال الذي إنسحب منها في ٢٧ من الشهر نفسه، وعاد أخيراً لاحتلالها بصورة نهائية في نهاية تشرين الأول (أكتوبر) من العام نفسه، لدى إبرام معاهدة صلح مودروس بين بريطانيا والدولة العثمانية.[١٣] ويلاحظ أنه باستثناء منطقة السليمانية التي تشكلت فيها إدراة كردية برئاسة الشيخ محمود الحفيد يعاونه بعض المستشارين الإنجليز، كانت المناطق الأخرى من ولاية الموصل خاضعة للإدارة المباشرة لجيش الاحتلال، بإشراف عدد من الضباط السياسيين البريطانيين. واكتشف الإنجليز خلال فترة احتلالهم للولاية منابع النفط الهائلة في كركوك، فأعادوا النظر في سياستهم وسعوا إلى البقاء في الولاية، رغم أنها لم تكن ضمن حصتهم بموجب إتفاقية سايكس ـ بيكو السرية المبرمة عام ١٩١٦ بين الحلفاء. وأدت الجهود التي بذلها الانجليز لدى الفرنسيين الى اقناعهم بالتنازل عن هذه الولاية وإبرام

معاهدة سان ريمو في ٢٤ نيسان ١٩٢٠، والتي تنازلت فرنسا بموجبها عن الولاية لقاء إعطائها نسبة محددة في شركة النفط التركية TPC التي كانت قد تأسست سابقا بين الدولة العثمانية وألمانيا بهدف البحث عن النفط واستثماره في حدود ولايتيْ بغداد والموصل.[١٤] وهكذا كان اكتشاف النفط في كركوك وفي أطرافها سبباً أساسياً لإلحاق ولاية الموصل بالمملكة العراقية التي أنشأها الإنجليز عام ١٩٢١ من ولايتيْ بغداد والبصرة ونصبوا الامير فيصل بن الشريف حسين ملكا عليها.[١٥] وقد تم إلحاق ولاية الموصل التي تشكل كركوك جزءاً مهماً منها بالعراق بعد صدور قرار مجلس عصبة الأمم في كانون الأول ١٩٢٥ لتسوية حدود هذه الولاية. وقد أتخذ القرار المذكور بعد تقديم لجنة الحدود الدولية تقريرها إلى مجلس العصبة عقب زيارتها للولاية في شهر شباط من العام نفسه.[١٦] وكانت الإدارة البريطانية قد جعلت الأجواء مناسبة لزيارة هذه اللجنة الدولية للولاية التي قدمت إليها بقصد الاستكشاف والاستطلاع. فقد نظمت في كانون الأول من عام ١٩٢٤ زيارة للملك فيصل الأول لأرجاء ولاية الموصل باستثناء منطقة السليمانية، لحث الناس على طلب الانضمام للمملكة العراقية الحديثة التي تاسست في اب ١٩٢١. وجعلت الإدارة البريطانية من زيارة الملك للولاية مناسبة لرفع العلم العراقي على مباني الدوائر الرسمية فيها، قبل البت بمصيرها من قبل مجلس عصبة الأمم.[١٧] ويؤكد العديد من الباحثين العراقيين، ومنهم المرحوم عبد الرحمن البزاز أن الجهود البريطانية هي التي حسمت الأمر لصالح العراق وجعلت ولاية الموصل جزءاً منه. ويجب القول أن المصالح الاقتصادية والإستراتيجية لبريطانيا كانت الدافع الاساس لإلحاق ولاية الموصل بالعراق، فقد كانت بريطانيا الدولة المنتدبة على العراق تخطط لإرسال نفط كركوك إلى الموانئ الواقعة على الشواطئ الشرقية للبحر الأبيض المتوسط، لشحنها من هناك إلى أوروبا والغرب. وكان يتعذر آنئذ إرسال نفط كركوك إلى تلك الموانئ بطريق آخر غير الأراضي العراقية. فلم يكن بإمكانها مثلا إرسال نفط كركوك عبرالأراضي التركية، نظرا لتوتر العلاقات آنذاك بين بريطانيا وتركيا التي كانت تطالب بولاية الموصل وتعتبرها جزءاً منها، لذا قررت إنشاء خط انابيب لنقل النفط الخام من كركوك الى الموانئ السورية واللبنانية. وقد تم فيما بعد، في أواسط الثمانينات ربط كركوك بميناء جيهان التركي بأنبوب خط جديد لنقل النفط، ليتم شحنه من هناك إلى أنحاء العالم.[١٨]

ورغم ان سياسة تغيير الواقع الديموغرافى لمنطقة كركوك كانت تمارس بصورة او اخرى من قبل بعض الحكومات العراقية في العهدين الملكى والجمهوري، الا انها

اصبحت جزءا من السياسة الرسمية للحكومة في عهد النظام البعثي وتطبق وفق خطط مدروسة. لذلك نشير اولا الى سياسة الحكومات العراقية للفترة من ١٩٢١ حتى ١٩٦٣، ثم ننتطرق الى ممارسات النظام البعثي للفترة من ١٩٦٣ حتى نيسان ٢٠٠٣، والتي كانت ترمي الى اجراء تغيير عميق في الواقع القومي لمنطقة كركوك.

اولا: سياسة تغيير الواقع القومي للمنطقة من ١٩٢١ حتى بداية ١٩٦٣

تم إلحاق ولاية الموصل العثمانية بالدولة العراقية بقرار دولي عام ١٩٢٥، وكان مشروطاً بوجوب التزام كل من العراق وبريطانيا، الدولة المنتدبة عليها، "الأخذ بالحسبان رغبات الأكراد الذين كانوا يطالبون بوجوب تعيين موظفين من أصل كردي لإدارة بلادهم، وأن تكون اللغة الكردية هي اللغة الرسمية في المرافق الخدمية المختلفة"[١٩]. لكن الحكومات العراقية المتلاحقة تراجعت عن هذه الالتزامات الدولية ومارست في منطقة كركوك بالذات سياسة مغايرة لتلك الالتزامات. فقد حاولت دوما منع الكرد من لعب إي دور في مقدرات كركوك، خاصة بعد إدراكها لأهميتها الاقتصادية والإستراتيجية بالنسبة للعراق وللمصالح الحيوية الإنجليزية[٢٠]. تبين ذلك مباشرة بعد احتلال كركوك، حيث قررت الإدارة البريطانية المحتلة ومن بعدها الحكومات العراقية المتعاقبة إبقاء اللغة التركية لغة للتعليم والإدارة في كركوك وحتى نهاية العشرينات، مع إعطاء دور للتركمان لا يتناسب مع حجمهم ونسبتهم السكانية داخل المدينة وفي اللواء، وهي نفس السياسة التي كان العثمانيون يتبعونها فيما مضى. وتم التنسيق بين الحكومات العراقية المختلفة وإدارة شركة نفط العراق IPC التي كان الإنجليز يديرونها مباشرة وتتخذ من كركوك مركزاً لها، بهدف استقدام أبناء المحافظات العراقية الأخرى لاستخدامهم في منشآت الشركة داخل كركوك وفي أطرافها. ولهذا السبب بالذات "تهافت على لواء كركوك آلاف العمال والمحترفين والفنيين، تتبعهم آلاف أخرى من أصحاب المهن المختلفة وصغار التجار والباعة وطالبي الرزق"[٢١]. وترتب على استخدام هذا العدد الهائل من العمال والفنيين وغيرهم في منشآت الشركة والقادمين من الألوية الأخرى، ظهور أحياء شبه مستقلة خاصة بالعرب والآشوريين والأرمن داخل الأحياء القديمة في كركوك القريبة من تلك المنشآت[٢٢]. ويقدر بعض الباحثين نسبة الزيادة في عدد سكان كركوك للفترة من ١٩١٩ إلى ١٩٦٨ بخمسة أضعاف ما كان عليه، وعدد المهاجرين إليها للفترة مابين ١٩٤٧ ـ ١٩٥٧ وحدها ب(٣٩٠٠٠) مهاجر[٢٣]. ويجب الإشارة إلى أن نسبة العمال والمستخدمين الكرد في منشآت الشركة كانت تأتي بعد

الآخرين ولا تتناسب مطلقاً مع عدد نفوسهم في المدينة وفي اللواء (المحافظة)[٢٤]. تبين ذلك بوضوح بعد إنشاء الشركة في بداية الخمسينات لمئات الدور السكنية لمستخدميها في منطقة أطلق عليها أسم (عرفة/ Arrapha) أو كركوك الجديدة. لقد كان معظم شاغلي تلك الدور من الآشوريين والأرمن والعرب والتركمان، ما جعل الكرد يشعرون بالغبن الذي لحق بهم منذ البداية. وهكذا أدى استثمار حقول النفط في كركوك وفي أطرافها إلى استيطان أعداد كبيرة من أبناء المحافظات الأخرى داخل مدينة كركوك. واستمرت الحكومات العراقية في العهد الملكي في إتباع السياسة نفسها، أي تشجيع غير الكرد على الاستيطان في كركوك ومنع استخدام اللغة الكردية في التعليم الابتدائي في الأحياء الكردية[٢٥]. كما منعت الكرد أيضا من الاحتفال بعيد نوروز في كركوك، بينما كانت تسمح بإحيائه أحيانا في بعض المدن الاخرى من كردستان. لكن هذه الحكومات لم تكن تمارس سياسة طرد الكرد من كركوك، ولا تضع العراقيل أمام هجرة الفلاحين إليها من القرى الكردية التابعة للواء خلال سنوات القحط والجفاف. غير ان وزارة ياسين الهاشمي خططت في أواسط الثلاثينيات لتوطين عشائر عربية رحالة في سهل الحويجة في جنوب غربي اللواء، وذلك بإنشاء مشروع للري، بجلب الماء من نهر الزاب الصغير إلى السهل المذكور[٢٦].

واستبشر الكرد في كردستان وفي كركوك بالذات بثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ وساندوها بقوة، بأمل أن تضع حدا لسياسة التمييز التي كانت تمارس ضدهم سابقا، وطالبوا قيادتها السماح باستخدام اللغة الكردية في مرحلة التعليم الابتدائي في المناطق الكردية من كركوك[٢٧]. لكن تعيين عدد من المسؤولين العسكريين والمدنيين المعروفين بضيق أفق تفكيرهم السياسي في مناصب حساسة في كركوك حال دون اجراء أي تغيير في أوضاع الكرد، كما استمرت الأجهزة الأمنية في ملاحقة العناصر السياسية التي كانت ملاحقة خلال العهد الملكي. وبحجة العمل على حفظ التوازن بين الكرد والتركمان في كركوك، اتخذ المسؤولون الجدد، خاصة قائد الفرقة الثانية في كركوك العميد الركن ناظم الطبقجلي، عدداً من الإجراءات التي كان يستشف منها الانحياز للتركمان[٢٨]. كذلك بعث الطبقجلي بعدد من الكتب الرسمية السرية إلى وزارة الدفاع في بغداد التي كانت تتولى عمليا حكم العراق، متهماً الكرد فيها بإثارة المشاكل والزعم بأنهم يعملون في كركوك على (إنشاء جمهورية كردستان) و(بعث إقليم كردستان)[٢٩]. وقد اعتبر الطبقجلي مطالبة المثقفين الكرد إنشاء مديرية للإشراف على الدراسة الكردية في كركوك "دليلاً على نواياهم وسعيهم لإنشاء هذه الجمهورية "[٣٠]. وكانت هذه

المديرية موجودة في كركوك عام ١٩٣١ تحت اسم (مفتشية معارف منطقة كردستان). وقد أيدت نقابة المعلمين المركزية في بغداد وأوساط سياسية عراقية أخرى هذه المطالب الكردية. ولا نجافي الحقيقة إذا ماقلنا أن ما قام به الطبقجلي عندما كان قائداً للفرقة الثانية في كركوك وحاكماً فعلياً لكل المنطقة الشمالية لم يصب في خانة حفظ التوازن بين القوميات المتآخية في كركوك وفي المنطقة، بل ساهم في إثارة التفرقة بينها. إن تعيينه بهذا المنصب الحساس كان خطأ من جانب قيادة ثورة تموز التي يبدو أنها سارت على نهج الحكومات العراقية السابقة التي كانت تعين كبار المسؤولين في المنطقة الكردية من العرب، بينما تسمي بعض الكرد مسؤولين في وسط أو في جنوب العراق. ولهذا السبب عينت العميد فؤاد عارف (الكردي) متصرفا للواء كربلاء، بدلاً من تسميته قائداً للفرقة الثانية أو متصرفاً للواء كركوك أو لأحد الألوية الكردية الأخرى[٣١]. لقد كان فؤاد عارف يتمتع بثقة زعيم الثورة عبدالكريم قاسم وكان قريباً منه، بل حال دون اغتياله في مكتبه في وزارة الدفاع من قبل العقيد الركن عبد السلام عارف في تشرين الثاني من عام ١٩٥٨[٣٢]. والراجح أن وجود فؤاد عارف في كركوك كان سيحول دون توتر الأوضاع فيها والذي مهّد فيما بعد لوقوع الأحداث الدموية المؤسفة التي وقعت في كركوك في تموز ١٩٥٩. لقد توترت الأوضاع في كركوك بعد وصول الطبقجلي إليها بسبب انحيازه المكشوف لإحدى القوميات فيها، ومحاولاته إثارة النعرات والتفرقة بين القوميات المتآخية فيها. تبين ذلك بوضوح بعد الكشف عن مضامين الكتب السرية التي أرسلها إلى وزارة الدفاع بعد فترة قصيرة من وصوله كركوك[٣٣]. واستمرت هذه الأوضاع غير الطبيعية في كركوك حتى بعد إحالة الطبقجلي على التقاعد في آذار١٩٥٩ وتعيين قائد جديد للفرقة الثانية هو العميد الركن داود الجنابي الذي كان معروفاً بميوله اليسارية. لقد عين الجنابي عقب المحاولة الانقلابية الفاشلة للعقيد الركن عبد الوهاب الشواف في الموصل والذي كان متعاونا مع الطبقجلي والأوساط القومية والبعثية في العراق وفي سوريا. وخلال وجود الجنابي في كركوك أصبح الوضع طبيعيا بالنسبة للكرد، فاحتفلوا فيها بصورة علنية بعيد نوروز وشارك المسؤلون فيها. ومع ذلك فان الأوضاع العامة في المدينة بقيت متوترة وغير طبيعية، وجاءت الأحداث السياسية اللاحقة لتؤكد ذلك، خاصة بعد إحالة الجنابي على التقاعد في أواسط حزيران من عام ١٩٥٩. وقد لعبت الأجهزة الأمنية في كركوك والدوائر المسؤولة في وزارة الدفاع دورا مؤثرا ومكشوفا في إثارة التفرقة بين الكرد والتركمان من جديد، ما مهد لإعادة الأوضاع في كركوك إلى ما كانت

عليها في عهد ناظم الطبقجلي. وهكذا أصبحت الأجواء مهيأة لوقوع الأحداث المؤسفة التي وقعت في تموز من عام ١٩٥٩، تلك الأحداث التي أحدثت شرخاً في العلاقة مابين الكرد والتركمان[٣٤].

ومما زاد في تعقيد تلك الحالة غير الطبيعية وتوتر الأوضاع في المدينة، قيام منظمات سرية تركمانية باغتيال بعض وجوه كردية في كركوك بالتعاون مع الأجهزة الأمنية فيها[٣٥]. وقد أجبرت هذه الاغتيالات عشرات بل مئات العائلات الكردية في الأحياء المختلطة من المدينة إلى ترك مساكنها أو الانتقال إلى المدن الأخرى، هذا فضلاً عن أن عدداً من الموظفين الكرد نقلوا إدارياً إلى خارج كركوك. وعقب حوادث تموز ١٩٥٩، نقلت وزارة الدفاع بدورها عدة وحدات عسكرية من الفرقة الثانية إلى وسط وجنوب العراق، وكان معظم منتسبيها من الضباط وضباط الصف الكرد. وساد في كركوك بعد تلك الأحداث إرهاب شديد ضد الكرد، وأعتقل مئات الأشخاص الذين أحيل معظمهم إلى المحاكم العرفية العسكرية في بغداد. وتعتبر هذه الفترة بداية سياسة إجبار الكرد على ترك كركوك بوسائل شاركت في تنفيذها الدوائر الأمنية والتنظيمات الإرهابية التركمانية السرية التي أمعنت في تنفيذ عمليات الاغتيال وحرق المحال التجارية للكرد، وعدم اتخاذ أية إجراءات قانونية جادة بحقهم[٣٦]. واستمرت تلك الحالة لحين هيمنة حزب البعث بالتعاون مع بعض القوى القومية العربية على السلطة في العراق في شباط ١٩٦٣.

ثانيا: سياسة تغيير الواقع القومي للمنطقة من بداية ١٩٦٣ حتى نيسان ٢٠٠٣

تعرض الكرد بعد نجاح انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣ لاعتداءات كثيرة، مع اعتقال عدد كبير منهم من قبل (الحرس القومي) الذي كان تنظيما بعثيا مسلحا قام بجرائم يندى لها الجبين وانخرط في صفوفه أعداد من الشباب التركماني والعربي في كركوك. وقامت الأجهزة الأمنية بالتعاون مع الحرس القومي بهدم عدة أحياء شعبية كردية داخل مدينة كركوك، مع إجبار ساكنيها على الرحيل من المدينة. واشتدت عمليات الانتقام ضد الكرد بعد مباشرة الجيش العراقي هجومه على البيشمەركه (المقاتلين الكرد) في ١٠ حزيران ١٩٦٣. وقامت السلطة أيضاً بتدمير جميع القرى الكردية المجاورة للمدينة أو للمنشآت النفطية والتي بلغ عددها (١٣) قرية، كما طردت ايضا الفلاحين الكرد من (٣٣) قرية أخرى في ناحية (دوبز) القريبة أيضاً من كركوك.[٣٧] واتخذ النظام إجراءات اخرى استهدفت جميعاً طرد الكرد من المدينة، منها:

١- نقل أعداد كبيرة من الموظفين في دوائر الدولة الرسمية وشبه الرسمية، الذي شمل أيضا المعلمين والمدرسين الذين نقلوا إلى وسط وجنوب العراق، مع استقدام الموظفين العرب من المحافظات الأخرى لإحلالهم محل الكرد.
٢- نقل أعداد كبيرة من العمال الكرد العاملين في منشآت النفط، أو تسريحهم من العمل، وإحلال العرب الوافدين محلهم، اوتعيينهم في أماكنهم رغم عدم كفاءتهم، لان معظمهم كانوا من أبناء العشائر.
٣- إنشاء الربايا العسكرية فوق المرتفعات والتلال المحيطة بكركوك وبالمنشآت النفطية، واعتبارها (مناطق أمنية) لا يجوز الاقتراب منها، وزرع الألغام حولها.
٤- تسليح العشائر العربية التي تم توطينها في القرى التي طرد منها الكرد، وتشكيل وحدات نظامية منهم ومن العشائر العربية القاطنة في قضاء الحويجة، وذلك لمساندة الجيش في هجماته على القرى الكردية في اللواء.
٥- تغيير أسماء المدارس والشوارع وحتى أسماء المحلات التجارية داخل كركوك، بأسماء عربية لاتمت بصلة إلى تاريخ المنطقة.

واستمر نظام الأخوين عبد السلام وعبد الرحمن عارف في اتباع السياسة ذاتها ولكن بدرجة أخف، بعد الإطاحة بالبعثيين والانقلاب عليهم في ١٨ تشرين الأول من عام ١٩٦٣. لكن سياسة تغيير الواقع القومي لمدينة كركوك اتخذت لها بعداً آخر بعد عودة حزب البعث الى السلطة في انقلاب آخر في ١٧ تموز ١٩٦٨. فقد خطط النظام الجديد لسياسة أخرى كان هدفها إجراء تغييرات عميقة في الحالة القومية في كركوك، مع الأمر بتنفيذها والالتزام بها بدقة من قبل جميع أجهزة النظام كمنهج ثابت للدولة. ولكي يبرر النظام سياسته هذه، ضاعف من هواجس الخوف والقلق لدى المواطن العربي لإشعاره بأنه في مواجهة خطر هيمنة الكرد على نفط كركوك، منبع الثروة في العراق.[٣٨] ونشير بصدد ممارسات النظام الهادفة لتعريب كركوك، إلى:

١- نقل البقية المتبقية من الموظفين الصغار والعمال الكرد العاملين في مختلف قطاعات ومنشآت الدولة إلى خارج كركوك، وجلب العرب لإحلالهم محلهم. والكردي الذي يترك كركوك، موظفاً كان أم عاملاً لا يسمح له بالعودة إلى مدينته حتى بعد إحالته على التقاعد أو تركه الوظيفة لأي سبب كان.[٣٩]
٢- تبديل أسماء الأحياء الكردية وإطلاق أسماء عربية ذات دلالات قومية عليها بعيدة عن تراث المنطقة، وكذا الأمر بالنسبة للمدارس والمحلات التجارية التي لاتحمل أسماء عربية.

٣- فتح شوارع عريضة في الأحياء الكردية واستملاك الدور فيها بتعويضات زهيدة، مع عدم السماح لأصحابها بشراء قطع من الأراضي أو دور أخرى داخل كركوك، لإجبارهم على تركها.

٤- منع الكرد من حق بيع دورهم وعقاراتهم لغير العرب، كذلك منعهم من شراء أي عقار أو دار بأي وجه من الوجوه.

٥- امتناع دائرة البلدية من إعطاء الكرد (إجازة البناء) أو (إجازة ترميم البناء) حتى ولو كانت دورهم أو عقاراتهم بحاجة ماسة للترميم.

٦- انشاء العديد من المعامل والمنشآت الحكومية في المنطقة الجديدة من كركوك التي تم توطين الألوف من العوائل العربية فيها، خاصة بالقرب من طريق كركوك ـ الحويجة، وبناء البيوت السكنية للعمال الذين استقدموا من وسط وجنوب العراق للعمل فيها.

٧- نقل مركز المحافظة من بنايتها القديمة إلى المنطقة المعربة من المدينة طريق كركوك ـ بغداد، ونقل معظم الدوائر الرسمية الأخرى ومقرات المنظمات المهنية والنقابات الى المنطقة ذاتها.

٨- توطين عشرات الالوف من العرب الذين تم جلبهم من وسط وجنوب العراق الى مدينة كركوك. وقد جلبوا في مجموعات متلاحقة مع ايجاد العمل والسكن لهم.

٩- تشجيع الكرد على مغادرة كركوك واعلان النظام بقرارات عديدة استعداده لاعطاء منحة مالية للأسرة الكردية التي تتركها وتأمين السكن لها في (منطقة الحكم الذاتي) أو في وسط وجنوب العراق، باستثناء تكريت وبغداد وديالى. ثم أصدر قراراً يحمل رقم ١٣٩١ في ٢٠ تشرين الأول ١٩٨١ تشكل بموجبه لجنة للإشراف على نقل (العاطلين عن العمل في منطقة الحكم الذاتي) بالإضافة إلى سكان كركوك إلى وسط وجنوب العراق.

١٠- بناء العديد من الأحياء الجديدة داخل مدينة كركوك لتوطين (العرب الوافدين) فيها.[٤٠] وتشبه هذه الأحياء المستوطنات الإسرائيلية التي تم بناؤها في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ويتمتع العرب الوافدون في كركوك بالامتيازات التي يتمتع بها المستوطنون الإسرائيليون في الأراضي الفلسطينية، كالحق في حمل السلاح والحصول على السكن وتأمين العمل لهم، وهو ما جعلهم ينظرون للسكان الأصليين نظرة استعلائية كونهم أدوات الاستيطان في المنطقة. ويتمتع المستوطنون الجدد أيضا بالحماية الأمنية الخاصة التي توفرها لهم النظام الذي

سلح معظمهم بالأسلحة الخفيفة. وقد تم تعيين معظم هؤلاء (الوافدين) ـ وهي التسمية الرسمية لهم ـ في دوائر الأمن والشرطة والمخابرات، أو في منشآت النفط والمؤسسات والمعامل والمصانع الحكومية. كما أن كثيراً من منتسبي القوات المسلحة من ضباط وضباط الصف والجنود تم توطينهم في الدور الخاصة التي بنيت لهم داخل كركوك وفي أطرافها، بالقرب من الوحدات العسكرية للفيلق الخامس ومعسكر خالد المستحدث من قبل النظام. وفي بداية عام ٢٠٠١ وزع النظام قطع أراض سكنية أخرى على مجموعات جديدة من منتسبي القوات المسلحة، مع منحهم تسهيلات من المصرف العقاري لأجل الإسراع بتشييد الدور عليها. والأحياء التي بناها النظام داخل مدينة كركوك منذ بداية السبعينات هي: حي الكرامة قرب الطريق العام بين كركوك والسليمانية،[٤١] وحي (المثنى) على الطريق العام بين كركوك و(ياروللي) قرب مخازن عتاد الفرقة الثانية شمالي مدينة كركوك، وحي (شهداء قادسية صدام) بالقرب من حي (الكرامة)، وحي (الأندلس) على الطريق العام بين كركوك - أربيل، وحي (البعث)، وحي (الواسطي)، وحي (السكك)، وحي (غرناطة)، وحي (الحجاج)، وحي (العروبة)، وحي (الشرطة)، وحي (قتيبة)، وحي (الأمن)، وحي (الوحدة)، وحي (الحرية). وأضاف النظام قرابة ألف وحدة سكنية جديدة لحي (عرفة) للعمال العرب الوافدين الذين تم استخدامهم في شركة نفط الشمال، وبنى أيضاً عدة مئات من الدور السكنية للعمال الوافدين العاملين في معمل استخلاص الكبريت وفي مصفى النفط على الطريق بين كركوك ـ دوبز. وقد حول النظام أطراف مدينة كركوك الى قواعد عسكرية ضخمة وبنى فيها مئات الدور للضباط ومئات أخرى لضباط الصف، خاصة قرب معسكر خالد ومقرات الفرق العسكرية والفيلق الخامس.[٤٢] ويجب الإشارة أيضاً الى ما قام به النظام البعثي في قلعة كركوك التاريخية، حيث حولها الى قلعة حربية بعد تدمير معظم الدور والمباني الأثرية فيها من جوامع مع كنيستها القديمة.

وإذا كان النظام قد باشر سياسته العنصرية هذه ضد الكرد منذ ١٩٦٣ وشدد على تنفيذها منذ بداية السبعينات، فقد بدا بتنفيذها ضد التركمان أيضاً منذ بداية الثمانينات، أما الآشوريون والأرمن، فقد اعتبرهم عرباً بجرة قلم! ولكي يسبغ (الشرعية) على عمليات توطين عشرات الألوف من العائلات العربية في كركوك، قام بتزوير سجلات الأحوال المدنية فيها المستندة الى الإحصاء الرسمي للسكان لعام ١٩٥٧،

وذلك بإضافة أسمائهم إليها كى يعتبروا كما لو كانوا مسجلين فيها قبل التأريخ المذكور. ولتحقيق هذا الهدف، استبدل جميع الموظفين غير العرب من منتسبي دائرة الأحوال المدنية في كركوك، بآخرين بعثيين جلبوا من مناطق أخرى من العراق، وبذلك اخذت الدولة تمارس بنفسها عملية تزوير رسمية من أجل أهداف سياسية غير مشروعة. وفي السياق نفسه، بدل النظام الاسم التاريخي لكركوك وأطلق على المحافظة أسم (التأميم) بعد تأميم شركات النفط العاملة في العراق في الاول من حزيران ١٩٧٢. كذلك قلص النظام من مساحة المحافظة بضم أربعة أقضيه منها للمحافظات المجاورة، بهدف جعل الكرد أقلية سكانية في محافظة كركوك. فقد ألحق عام ١٩٧٦ قضاء طوزخورماتو بمحافظة صلاح الدين البعيدة عن طوزخورماتو، بينما لم يلحق بها قضاء الحويجة المجاور لها، رغم أن معظم سكانه من العرب. كذلك ألحق قضائي جم جمال وكلار بمحافظة السليمانية، وقضاء كفري بمحافظة ديالى. واستحدث النظام ناحية جديدة في قضاء داقوق باسم (الرشاد)، وأجرى تعديلات أخرى في الحدود الإدارية لجميع الأقضية والنواحي التابعة لمحافظة (التأميم) بهدف تحقيق هدفه المشار إليه أعلاه، أي جعل الكرد أقلية سكانية في كل الوحدات الإدارية التابعة للمحافظة، مع تنشيط عمليات الاستيطان في كركوك وأطرافها، وإحداث تغييرات ديموغرافية عميقة فيها لإسباغ الطابع العربي عليها. فقد دمر النظام البنية التحتية للمناطق الريفية التي لم يستطع توطين العرب فيها لأسباب أمنية خاصة بها،[٤٣] وقام بتدمير جميع القرى الكردية في المناطق الشرقية والشمالية من المحافظة وأجبار سكانها على النزوح منها والاستيطان في مجمعات سكنية بنيت خصيصا لهم تدار من قبل الأجهزة الأمنية. وعندما نفذ النظام عمليات الأنفال السيئة الصيت خلال عام ١٩٨٨، والتي تجاوز عدد ضحاياها ١٨٠ ألف مدني كردي، كانت حصة منطقة كركوك وأطرافها اكثر من نصف ذلك العدد، إذ لم يكن بوسع القرويين في هذه المناطق البعيدة نسبياً عن الحدود الدولية الوصول إليها، فاضطروا إلى تسليم أنفسهم للسلطات العسكرية والأمنية التي أرسلتهم إلى جنوب العراق قرب الحدود السعودية، ليدفنوا أحياء في صحاريها القاحلة.[٤٤] واستمر النظام في تنفيذ سياسته الرامية لتعريب كركوك وأطرافها وسط صمت وعدم اكتراث على النطاقين الإقليمي والدولي، رغم أن ممارساته العنصرية هذه كانت أشد قسوة من ممارسات الأنظمة العنصرية المدانة دولياً. وهكذا فقدت كركوك منذ بداية الثمانينات وجهها الطبيعي بسبب نزوح موجات (العرب الوافدين) إليها وهيمنتهم على جميع مراكز القوى والإدارة والأجهزة الأمنية والمخابراتية فيها، فضلاً

عـن سـيطرتهم علـى المرافـق الاقتـصادية والمؤسـسات والتنظيمـات المهنيـة المختلفـة واستحواذهم على معظم الأراضي الزراعية في المحافظة. واصبح بوسع المرء ملاحظة وجود حشود من البشر لا صلة لهم بالمدينة وبالمنطقة قد أصبحوا الآمرين والناهين فيها، بينما تحول أبناء المدينة إلى غرباء وعرضة للاضطهاد والاحتقار من قبل الوافدين الجدد.[٤٥] وشدد النظام من إجراءاته القمعية ضد أبناء كركوك بعد اندحاره في حرب الخليج الثانية واندلاع شرارة الانتفاضة في اذار ١٩٩١ في الجنوب والفرات الأوسط وفي كردستان. فقد أمر علي حسن المجيد وزيرالدفاع والمشرف على القاطع الشمالي آنذاك، بأتخاذ إجراءات قسرية ضد أبناء المدينة خوفاً من وقوع أي تحرك فيها، فأمر في البداية بإلقاء القبض على اكثر من ثلاثين ألف كردي من أبناء كركوك، كان من بينهم الكثير من العسكريين المجازين، ومات بعضهم بسبب حشرهم في أماكن ضيقة وغير صحية، مع عدم تقديم الماء والمأكل لهم لأيام عديدة، وكان معظمهم صائمين بمناسبة شهر رمضان المبارك. وخلال الفترة نفسها، أمر علي المجيد أيضا بهدم حي كردي في محلة (شوريجة) وحي آخر يسكنه الكرد والتركمان في (ألماس)، قرب منطقة (كاورباغي). وازدادت هواجس الخوف لدى رموز النظام بعد تحرير معظم أجزاء كردستان خلال الأسبوعين الأوليين من شهر آذار ١٩٩١، فاتخذوا استعدادات عسكرية واسعة خوفاً لتعرض المدينة لهجوم المقاتلين الكرد الذين تقدموا نحو كركوك وأحاطوا بها من أطرافها الشمالية والشرقية. وبعد قتال عنيف داخل شوارع المدينة دام بضعة أيام واستخدمت فيه الراجمات والصواريخ والمدافع والمروحيات العسكرية في ضرب الأحياء الكردية من قبل القوات المسلحة، استطاع البيشمەركه السيطرة على المدينة ولكن لايام قليلة. ونظراً لأهمية كركوك بالنسبة للنظام وكونها تشكل عازلاً أمنياً لمناطق تكريت وبغداد، فقد ضاعف من استعداداته العسكرية وتنسيقه الأمني مع مجموعات (مجاهدي خلق) الإيرانية التي تحولت الى قوة من المرتزقة تدافع عن النظام بشراسة، فاستطاعت عدة مفارز منها دخول مدينة كركوك بعد تخفي أفرادها بالأزياء الخاصة بالمقاتلين الكرد. وتعرضت المدينة خلال ثلاثة أيام متوالية اعتبارا من ٢٧ آذار ١٩٩١ إلى قصف مركز بجميع أنواع الأسلحة الثقيلة، ما أجبر سكانها على الخروج منها تاركين وراءهم جميع أموالهم وممتلكاتهم التي تعرضت للنهب والسرقة من قبل منتسبي وحدات القوات الخاصة والعرب الوافدين الذين هرب معظمهم بعد دخول البيشمەركه للمدينة، ثم عادوا إليها بصحبة الجيش والقوات الخاصة.

وتعذر على الكثير من الكرد والتركمان الذين اضطروا إلى ترك كركوك، العودة إلى دورهم فيها خوفاً من القصف وبطش القوات الخاصة. وهكذا كان فشل انتفاضة آذار ١٩٩١ سبباً آخر يضاف للأسباب الأخرى التي أجبرت أبناء كركوك على الرحيل منها، خاصة الشباب الذين شاركوا في الانتفاضة بشكل أو بآخر.

وتعرض أبناء كركوك بعد عودة الأجهزة الأمنية والتنظيمات الحزبية إليها في بداية نيسان ١٩٩١ إلى حملة شرسة شملت هدم عدد من الدور في الأحياء الكردية، بالإضافة إلى إلقاء القبض على الكثير من الشباب بتهم المشاركة في الانتفاضة، وهو ما دفع الآخرين إلى الهروب والتوجه نحو المناطق الأخرى من كردستان. ولم يحترم النظام تعهداته التي التزم بها لممثلي الجبهة الكردستاينة خلال التفاوض معهم في أواسط ١٩٩١ والمتمثلة في السماح لأهالي كركوك بالعودة إلى ديارهم. وكان ذلك بداية لحملة جديدة أخرى من الطرد والترحيل أخذت تشتد مع الأيام. ويتبين من الإحصاءات التي نشرتها المنظمات الكردية والعالمية المهتمة بحقوق الإنسان والمراكز التي تشكلت داخل وخارج كردستان للدفاع عن حقوق المهجرين والمرحلين من أبناء كركوك، أن وتيرة الطرد بدأت بالزيادة بعد إخفاق المفاوضات مع النظام وسحبه لأجهزته الإدارية من محافظات أربيل والسليمانية ودهوك في تشرين الاول ١٩٩١.

واشتدت حملات الطرد خلال السنوات ١٩٩٤ و١٩٩٥ و١٩٩٦، خاصة في بداية ١٩٩٧ أثناء تهيئة النظام الأجواء لإجراء إحصاء رسمي في ذلك العام.[٤٦] فقد لجأ النظام إلى أسلوب آخر غير مألوف حتى في الدول المؤسسة على أسس عنصرية، كجمهورية جنوب أفريقيا سابقاً وإسرائيل. فقد طالب الكرد بتغيير قوميتهم وتسجيل أنفسهم عربا، وأعد استمارات خاصة ورد فيها حقل يدون فيه رب العائلة أن تسجيلهم كأكراد تم (خطأ) في الإحصاءات السابقة.(٤٧) وهدد النظام بطرد جميع من لا يملأ تلك الاستمارات من كركوك، وباشر باتخاذ هذه الإجراءات قبل تنظيم إحصاء عام ١٩٩٧ الذي جاء اكثر تزويراً من الإحصاء العام لسنة ١٩٧٧.[٤٨] واستمر النظام في ممارساته العنصرية هذه حتى بعد إتمام عملية الإحصاء، فقد جاء في خطاب لأحد أقطاب النظام المشرف على عملية تعريب كركوك، وهو عزت إبراهيم الدوري نائب رئيس الجمهورية، أنه ليس بوسع غير العرب البقاء في كركوك.[٤٩] وذهب النظام إلى ابعد من ذلك، حيث منع في السنوات الأخيرة التي سبقت سقوطه نقل جثث موتى الوافدين العرب الشيعة إلى مدينة النجف الأشرف وإجبار ذويهم على دفنهم في كركوك، وذلك كي تكون للعرب مقبرة خاصة بهم في المدينة على غرار المقابر الخاصة بالكرد

والتركمان. فمن المعلوم انه لا توجد في هذه المدينة غير مقابر خاصة بالكرد والتركمان.

كانت الإحصاءات تشير إلى أن عدد المرحلين من كركوك وأطرافها إلى المنطقة المحررة من كردستان قد تجاوزت ١٢٩,٠٠٠ نسمة، معظمهم من مدينة كركوك، وكانوا يعيشون في ظروف سيئة للغاية وفي مخيمات ومجمعات لا تتوافر فيها أبسط مقومات الحياة، ويعتمد معظمهم في عيشهم على المساعدات التي كانت تقدمها لهم المنظمات الإنسانية. وأمام حالة اليأس والبؤس التي كانوا يعيشون فيها والتي استمرت لسنوات عديدة، حاول العديد من أبناء هؤلاء المرحلين التوجه نحو الغرب بطرق غير شرعية، وفقد بعضهم حياتهم أو ما في حوزتهم من مال قبل وصولهم إلى إحدى الدول الأوروبية. والمؤسف أن المجتمع الدولي كان يتجاهل الأوضاع المأساوية لهؤلاء المرحلين ولم يكن يمارس الضغط على النظام لإيقاف حملات الطرد المناوئة للمواثيق الدولية التي التزم بها العراق. والمؤسف أيضا أن معظم الاطراف السياسية العراقية كانت تتجاهل سابقا ممارسات النظام. وبعد تشريع الدستور العراقي الذي يتضمن مادة خاصة هي المادة ١٤٠ التي تحدد في فقراتها العديدة كيفية ازالة آثار التعريب في منطقة كركوك، لاتزال الحكومة العراقية تتلكا في تنفيذ واجباتها المحددة في الدستور، وهو ما يجعل مسألة الثقة بين العرب والكرد في امتحان عسير.

لقد ورد في مقدمة الطبعة الثانية من مؤلفنا، "منطقة كركوك ومحاولات تغيير واقعها القومي" والصادر في اذار ١٩٩٩، **(ان الانسان يكون سعيدا بالعيش في المكان الذي يعتقد انه ورث خصائصه وتاريخه عبر الزمن، وهو يستطيع ان يغفر ولكنه لا ينسى، لان النسيان فوق ارادته، نامل ان يدرك هذه الحقيقة الذين سيتولون حكم العراق بعد سقوط النظام الديكتاتوري القائم، حتى لا يجنوا الخيبة لانفسهم ولا الدمار الزائد لبلادهم).** نكرر هنا ما سبق ان اكدنا عليه قبل اكثر من عقد من الزمن، ونطالب حكام العراق الجدد العمل بجدية لانهاء آثار السياسة المقيتة للنظام المقبور وتنفيذ الالتزامات الدستورية المترتبة عليهم، صونا لمستقبل العراق ومصلحة شعبه الذي ذاق الامرين خلال عقود طويلة.

المصادر

(١) تأسست إمارة أردلان في القسم الشرقي من كردستان عام ٦١٧هـ، وكانت على جانب كبير من القوة والشأن، واتسعت حدودها لتشمل خلال فترات معلومة منطقة كركوك، وانتهت الإمارة عام ١٢٨٤هـ. أما إمارة بابان الثانية، فقد تأسست عام ١١٠٦هـ وكانت بلدة (قلاجوالان) عاصمة لها، ثم بنى إبراهيم باشا بابان عام ١١٩٩هـ /١٧٨٤م مدينة السليمانية واتخذها عاصمة له، وانتهت أيام الإمارة عام ١٣٦٧هـ/ ١٨٥١ لتصبح خاضعة للإدارة العثمانية المباشرة، راجع محمد أمين زكي، تاريخ الدول والإمارات الكردية في العهد الإسلامي، ترجمة محمد علي عوني، الطبعة الثانية المنقحة، لندن ١٩٨٦، ص٢٧٦ _ ٢٩١، وص٤١٦ _ ٤٢٢.

(٢) الشيخ رضا طالباني هو من مشاهير شعراء كردستان وكركوك بالذات، وهو نجل الشيخ عبد الرحمان طالباني (خالص)، الذي كان واحداً من أكابر شيوخ التصوف في كردستان ومن أبرز علماء وشعراء كركوك في القرن التاسع عشر. وقد طبع ديوان أشعار الشيخ رضا باللغات الكردية والفارسية والتركية لأول مرة في بغداد عام ١٩٣٥ ولكن بصورة ناقصة، ثم أعيد طبع ديوانه مرات أخرى، منها طبعة بغداد تحت إشراف حفيده المحامي علي طالباني عام ١٩٤٦، وطبعة ثالثة في إيران، وأخرى في السويد عام ١٩٩٦(وهما إعادة لطبعة ١٩٤٦)، وطبعة خامسة في السليمانية عام ١٩٩٩، وأخرى في أربيل عام ٢٠٠٠ وسابعة في اربيل أيضا عام ٢٠٠١. وقد كتب عن الشاعر وعن أشعاره العديد من الكتب والدراسات والبحوث، بعضها باللغة الإنجليزية كدراسة لجي. سي. ادموندز، كما نوقشت في ٢ أيار ٢٠٠١ رسالة ماجستير تحت عنوان: شعر الهجاء عند الشيخ رضا طالباني مقارناً مع ابن الرومي، أعدت من قبل السيد هاوكار رؤوف محمد أمين في كلية العلوم الإنسانية بجامعة السليمانية، صحيفة (الاتحاد) الاسبوعية الكردستانية، العدد ٤١٩ في ٤ أيار ٢٠٠١.

(٣) يقول الشاعر في قصيدة مطولة باللغة الكردية عن إمارة بابان:

له بيرم دێ سلێمانى كه داروالمولكي بـــابـــان بـــو
نه مەحكومي عەجەم، نه سوخره كێشى ئالي عوسمان بو

(ديوان الشاعر، طبعة ١٩٤٦، القسم الكردي)

(٤) يقول الشاعر في قصيدة له باللغة الفارسية لدى زيارته قرية (بريفكان):

عزم ديار روم جو كردم ز شهرزور افتاد در ديار بريفكان مـرا عبـور

(ديوان الشاعر، طبعة ١٩٤٦، القسم الفارسي)

(٥) بريفكان قرية تقع حاليا ضمن حدود محافظة دهوك بكردستان العراق، والشيخ نورالدين هو نجل الشيخ عبد الجبار بن الشيخ زين العابدين بن الشيخ شمس الدين المعروف بالقطب، وقد توفى عام ١٢١٨ هـ في قريته (بريفكان).

(٦) يقول الشاعر في بيت شعر له باللغة التركية:

موصل أولدى ولايت، نافع أفندي والي
ويل لكم رعيـة، كـول باشـوه أهالـــي

عطا تـرزي باشي المحامي، كركوك شاعيرلرى (باللغـة التركمانيـة) اي (شعراء كركوك)، الجزء الثاني، مطبعة الجمهورية، كركوك ١٩٦٨، ص ١٤٤.

(٧) شمس الـدين سـامي، قـاموس الأعـلام (باللغـة التركيـة العثمانيـة)، مطبعـة مهـران، اسـتانبول ١٣١٥هـ/١٨٩٨م. راجـع أيـضا الـدكتور هلكـوت حكـيم، كركـوك مدينـة النـار والنـور، مجلـة (جريكه/الصرخة) التي كانت تصدر باللغتين الكردية والعربية في لندن، العدد الثالث، آب ١٩٨٤، ص١٤ وما بعدها.

(٨) عبدالمجيد فهمي حسن، دليل تاريخ مشاهير الألوية العراقية، الجزء الثاني الخاص بلواء كركوك، مطبعة دجلة، بغداد ١٩٤٧، ص٢٨٤. وقد ورد فيـه بـصدد أسـرة (آل النفطجي) وبلسان رئيـسها المرحوم ناظم بن صالح باشا آل النفطجي أن نسب هذه الأسرة ينتهي " إلى قبيلـة تركيـة كانـت تسكن آسيا الصغرى (الأناضول)، ثم هاجر بعض أفرادها إلى العراق، وكان جد هذه الأسـرة وهـو (قهرمان آغا) هو الذي اكتشف منابع النفط في كركوك ووضع يده عليها وعلى الأراضي المجاورة لها".

(٩) عبدالمجيـد فهمـي حـسن، المـصدر الـسابق، ص٢٨٤ بـصدد آل النفطجـي، وص٣٠١ بخـصوص (آل آوجي).

(١٠) دائرة المعارف الإسلامية (باللغة الفرنـسية)، الجزء الخامس، وقـد ألـف مـا يتعلـق بـ (كركـوك Kirkuk) المستشرق (كرامرز)، ثم أضاف إليها (توما بوا) ملاحظات هامـة قبـل إعـادة طبعهـا ثانية، ص١٤٧

(١١) دائرة المعارف الإسلامية، المصدر السابق.

(١٢) المصدر نفسه.

(١٣) يتبين من بعض الوثائق البريطانية السرية أن وزارة الخارجيـة البريطانيـة كانـت قـد حـذّرت قيادة قواتها في جبهة العراق من التقدم شمالاً صوب حدود ولاية الموصل. فقد جـاء في مـذكرة سرية مؤرخة في ١٤ آذار ١٩١٥ موقعـة مـن قبـل الـسير آرثـر هيرتـزل مـسؤول القـسم الـسياسي في الخارجية البريطانية "أنه يجب عدم تجاوز سلسلة جبال حمرين بأي وجه من الوجوه، لما يمكن أن يترتـب مـن مـشاكل مـع الـسكان الكـرد في المنطقـة". راجـع كـل مـن: Briton Cooper Bush, Britain, India and Arabs, P.40; and Marian Kent, Oil and Empire, P.120. وكانـت بريطانيـا وفرنـسا قـد اتفقتـا سـابقا بموجـب معاهـدة سـايكس ـ بيكو السرية على أن تكون ولايتي بغداد والبصرة من حصة بريطانيا، وولايـة الموصـل لفرنـسا، وهـذا يعـني أن هـاتين الـدولتين لم تكونـان تنظـران للعـراق بحـدوده الـسياسية الحاليـة ككيـان

واحد. راجع بحثنا الذي قدمناه في مؤتمر قانوني نظم في شهر تشرين الثاني عام ١٩٩٩ من قبل مؤسسة أحمد للدراسات الكردية في واشنطن والذي نشر في:

An Analysis of The Legal Rights of the Kurdish People; Nouri Talabany, Southern Kurdistan in International Law, Virginia, USA 2000, P96.

(١٤) ibid. , P.97

(١٥)Stephen Longrigg, Four Centuries of Modern Iraq, Oxford, 1925, p.312. Helmut Mezcher,

Imperial Quest for Oil, Iraq, 1910-1928, Oxford, 1976, p.76.

وايضا مؤلفنا: منطقة كركوك ومحاولات تغيير واقعها القومي، الطبعة الثانية، لندن ١٩٩٩ ، ص ٤٧ و٤٨.

(١٦) اكتفت اللجنة الدولية بإجراء استفتاء شكلي بين الوجهاء والمختارين في الولاية عن طريق طرح أسئلة محددة عليهم، راجع د. فاضل حسين، مشكلة الموصل، مطبعة إشبيلية، بغداد ١٩٧٧، ص٦.

(١٧) مؤلفنا، منطقة كركوك، المصدر المشار إليه آنفاً.

(١٨) بحثنا الذي قدمناه في الندوة التي نظمها نواب حزب الخضر الفرنسي في البرلمان الفرنسي بتأريخ الخامس من شباط ٢٠٠١ حول آثار الحصار الاقتصادي على العراق ووضع حقوق الإنسان فيه، وكان البحث بعنوان:

La Politique de l'Aarabization de la Région de Kirkuk par les Régimes Irakiens

وأود أن أسجل هنا للتاريخ ما سمعته من المرحوم توفيق وهبي، الوزير الكردي السابق في العهد الملكي الذي كان مقيما في لندن، حيث قال أن رئيس الوزراء العراقي الأسبق نوري السعيد استشار عام ١٩٥٦عددا من السياسيين والوزراء السابقين بسبب توتر العلاقات آنذاك بين الحكومتين السورية والحكومة العراقية، فاقترح البعض قطع خط أنابيب النفط بين كركوك وسوريا وإنشاء خط جديد بين كركوك والموانئ التركية، فرفض الاقتراح جملة وتفصيلا قائلا انه لا يريد إلحاق ضرر بشعب سوريا، لكن النظام البعثي في العراق نفذ في الثمانينات ما رفضه نوري السعيد عام ١٩٥٦.

(١٩) د. وليد حمدي، الكرد وكردستان في الوثائق البريطانية، دراسة تاريخية ووثائقية، لندن ١٩٩٢، ص١٨٦، ومقال عدنان حسين في مجلة (الزمن) بعنوان: القضية الكردية، قصة أم المشاكل في العراق، العدد ٢٦، ديسمبر ١٩٩، ص٧. وقد أشار الدكتور وليد حمدي إلى وثيقة بريطانية سرية تتضمن إثارة المندوب السامي البريطاني في العراق موضوع استخدام اللغة الكردية في كردستان طبقاً للالتزام الدولي المذكور، وذلك في اجتماع له مع الملك فيصل الأول بتأريخ ٢٠ أيار ١٩٣٠، مع الإشارة إلى عدم اتخاذ الحكومة العراقية أي إجراء بهذا الشأن وعدم تأسيسها منطقة تعليمية موحدة في المنطقة الكردية، ص١٨٦ من المصدر المشار إليه آنفا.

(٢٠) الدكتور جبار قادر، كركوك: قرن ونصف قرن من التزيك والتعريب، مجلة (الملف العراقي)، العدد ٩٩، آذار ٢٠٠٠، ص٤٢.

(٢١) عبدالمجيد فهمي حسن، دليل تأريخ مشاهير الألوية العراقية، الجزء الثاني الخاص بلواء كركوك، مطبعة دجلة، بغداد ١٩٤٧، ص٥٤

(٢٢) مؤلفنا، منطقة كركوك المشار إليه آنفاً، ص٥١

(٢٣) الدكتور أحمد نجم الدين، أحوال السكان في العراق، معهد الدراسات العربية، القاهرة ١٩٧٠، ص١٠٩

(٢٤) مؤلفنا: منطقة كركوك، المصدر السابق، ص٣٦. يلاحظ أن الدوائر البريطانية في العراق كانت قد قدرت عدد نفوس الكرد في لواء كركوك عام ١٩٢١ بـ (٧٥٠٠٠) والأتراك بـ(٣٥٠٠٠) والعرب(١٠٠٠٠) واليهود بـ(١٠٠٠) والكلدان بـ(٦٠٠)، وهذه التقديرات البريطانية مستمدة من أرشيف السجلات المحفوظة في المكتبة العامة في ستوكهولم، حيث كانت السويد هي الدولة المشرفة على تنظيم عملية الاستفتاء في ولاية الموصل.

(٢٥) أود الإشارة هنا لتجربتي الشخصية المريرة التي عشتها مع تلاميذ آخرين في مرحلة الدراسة الابتدائية في كركوك، فقد كنا نضطر لحفظ الكتب المدرسية عن ظهر قلب لأننا لم نكن نفهم منها شيئاً لكونها باللغة العربية، واستمرت معاناتنا هذه حتى فيما بعد، أي في المرحلة الثانوية، ولكن بدرجة أخف نسبياً.

(٢٦) مؤلفنا: منطقة كركوك، المشار إليه آنفاً، ص٥١ ـ ٥٦.

(٢٧) قدمت مذكرات عديدة إلى وزارة المعارف (التربية حالياً) من قبل ممثلي القائمة المهنية في انتخابات نقابة المعلمين في العراق بخصوص الحقوق الثقافية الكردية، كالتدريس باللغة الكردية والاهتمام بالثقافة الكردية وإنشاء مديرية تربية للإشراف على الدراسة، الكردية في المنطقة الكردية، واعتبرت هذه المطالب التي أيدتها نقابة المعلمين المركزية فيما بعد بمثابة (تهيئة لإنشاء جمهورية كردستان) من قبل قيادة الفرقة الثانية في كركوك.

(٢٨) من بين الإجراءات التي اتخذها قائد الفرقة الثانية ناظم الطبقجلي بعد وصوله كركوك بفترة قصيرة هي مفاتحته وزارة الداخلية لإقالة رئيس بلدية المدينة الكردي، وتعيين آخر تركماني بدلا عنه.

(٢٩) مؤلفنا، منطقة كركوك، ص٥٨

(٣٠) كتاب قيادة الفرقة الثانية / الاستخبارات / سري والمرقم ١س/١٤٢ في ١٩٥٩/١/١٩ الموجه إلى رئيس أركان الجيش تحت عنوان "الحالة السياسية في منطقة مسؤولية الفرقة الثانية".

(٣١) عينت قيادة ثورة تموز اثنين من كبار الضباط العرب متصرفين للوائي السليمانية وأربيل، ومدنياً عربياً متصرفاً للواء كركوك هو السيد عبد الجليل الحديثي، فضلاً عن تعيين ناظم الطبقجلي قائداً للفرقة الثانية التي يقع مقرها ووحدات مهمة منها في مدينة كركوك. وكانت لهذه الفرقة أيضا وحدات أخرى في كل من مدن السليمانية وأربيل والموصل وقصبات قلعه دزه وروانـدوز وعقرة، وكان معظم منتسبي هذه الفرقة من الضباط وضباط الصف والجنود الكرد، يليهم العرب والتركمان والآشوريون من أبناء المنطقة الشمالية بوجه عام.

(٣٢) عاتب عبد السلام عارف بعد الإطاحة بحكم عبد الكريم قاسم زميله فؤاد عارف لمنعه إياه من قتل عبد الكريم قاسم في مكتبه في وزارة الدفاع عام ١٩٥٨، حيث كان موجودا معهما، فقد

عاد عبد السلام عارف فجأة من ألمانيا الغربية التي عين سفيرا فيها، اثر خلافه مع قاسم، وتوجه من المطار مباشرة إلى وزارة الدفاع لمقابلة قاسم ناويا قتله. والراجح أنه لولا وجود فؤاد عارف في مكتب قاسم وأخذه المسدس من يد عبد السلام، لوقعت جريمة قتل قاسم في تشرين الثاني عام ١٩٥٨، وليس في شباط ١٩٦٣ لدى نجاح انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣.

(٣٣) أرسل قائد الفرقة الثانية في كركوك عدداً من الكتب السرية إلى وزارة الدفاع بشأن الحالة السياسية في كركوك، منها كتاب قيادة الفرقة /الاستخبارات المرقم ح ـ ش ـ ٣ـ٩١٤ في ١٩٥٨/٩/٩، حول (مذكرة المدرسين الأكراد إلى وزارة المعارف حول رفع مستوى الثقافة في كردستان خاصة)، وكتاب الفرقة / الاستخبارات المرقم ح ـ ش ـ ٣ ـ ١٧ في ١/٦ /١٩٥٩ حول (مراجعة نقابة المعلمين في كركوك وحول بعث مديرية معارف كردستان)، وكتاب قيادة الفرقة أيضاً/ الاستخبارات المرقم ١ س/١٤٢ في ١٩ /١٩٥٩/١ حول (الحالة السياسية في منطقة مسؤولية الفرقة الثانية). وقد نشرنا النصوص الكاملة لهذه المراسلات السرية لقيادة الفرقة الثانية في مؤلفنا: منطقة كركوك المشار إليه آنفاً (الملاحق)، ص ١١٣ ـ ١٢٠

(٣٤) الدكتور نوري طالباني، العلاقات الكردية ـ التركمانية، مجلة (راية الإسلام) التي تصدر في لندن، السنة الخامسة عشر، العدد الأول، آذار ٢٠٠١،ص٢.

(٣٥) مؤلفنا، منطقة كركوك، المصدر السابق، ص٦٥.

(٣٦) ساهم بعض المرتزقة الكرد أيضاً في قتل الكرد داخل كركوك لقاء دراهم معدودات، وقد اعترف بعضهم فيما بعد بان عدداً من التركمان ـ وكشفوا عن أسمائهم ـ اتصلوا بهم وأعطوهم المال والسلاح لقتل أشخاص محددين بالاسم. ونشير هنا بوجه خاص للمعلومات التي أدلى بها المدعو لطيف روزبياني الذي كان يسكن حي شوريجه بكركوك، واعترف فيها باستلامه مبلغ ٨٠٠ دينار مع مسدس لقاء كل جريمة قتل ارتكبها. وكان الذين يتصلون به يؤكدون له أن الأجهزة الأمنية لن تلقى القبض عليه، وغالباً ما كانوا يطالبونه بتحديد وقت ومكان ارتكاب الجريمة لكي يبتعد عناصر الأمن عن المكان والزمان المحددين!

(٣٧) ذكرنا أسماء جميع القرى الكردية المجاورة لكركوك والقريبة من المنشآت النفطية التي دمرها النظام البعثي عام ١٩٦٣ في مؤلفنا: منطقة كركوك المشار إليه أعلاه، ص٦٨. وتعود ملكية قريتين من تلك القرى المدمرة لأسرتنا، الأولى هي (سونه كولي) المجاورة للحدود الشمالية لبلدية كركوك، وقرية (عمشه) الواقعة بالقرب من الطريق العام بين كركوك ـ دوبز.

(٣٨) برزت فكرة الاستيطان في منطقة كركوك بدافع الهيمنة على منابع النفط الموجودة فيها أثناء المفاوضات التي جرت بين النظام العراقي وبين وفد من (الجبهة الكردستاينة) في أواسط عام ١٩٩١. فأثناء الحديث عن حدود المنطقة الكردية الخاضعة للحكم الذاتي، كان وفد النظام يستعين بخرائط تفصيلية للمواقع التي تتوافر فيها منابع النفط. ولاحظ الجانب الكردي أن وفد النظام كان يصر على اعتبار المناطق التي تتوافر فيها منابع النفط خارج حدود المنطقة الكردية الخاضعة للحكم الذاتي، بينما لم يكن متشدداً بشأن الأماكن الأخرى التي لا تتواجد فيها حقول النفط، وفي ذلك يشبه أسلوب تفاوض وتعامل النظام العراقي مع الكرد، مع طريقة تفاوض وتعامل النظام الإسرائيلي مع الوفد الفلسطيني لدى التفاوض معهم بشأن تحديد

مستقبل الأراضي الفلسطينية المحتلة التي تكثر فيها منابع المياه القريبة من المجمعات الاستيطانية الإسرائيلية. وهو ما فعله أيضاً العنصريون الصرب في جمهورية البوسنة ١٩٩٩ وفي كوسوفو أيضاً. راجع مقال الكاتب الإسلامي فهمي هويدي: الأكراد شعب الله المحتار، كركوك سبقت كوسوفو في خطط الاقتلاع والإبادة، مجلة (المجلة)، العدد ١٠٠٥، ١٦ ـ ٥/٢٢/.

(٣٩) وهذا ما وقع لي شخصياً، حيث منعت من العودة إلى بلدتي كركوك بعد إحالتي على التقاعد كأستاذ في جامعة بغداد لأسباب سياسية في نهاية عام ١٩٨٢، فاضطررت إلى الاستقرار في مدينة أربيل. وقد أخبرني سائق سيارة الحمل الذي نقل أثاث دارنا من بغداد إلى أربيل أن أحد عناصر دائرة أمن كركوك رافقه من نقطة مدخل مدينة كركوك على الطريق العام بينها وبغداد، لحين وصول السيارة إلى نقطة الخروج منها على الطريق العام بين كركوك ـ أربيل، ليتأكد من خروج السيارة من كركوك!

(٤٠) راجع بشأن جميع هذه الممارسات العنصرية للنظام العراقي ضد الكرد من أبناء مدينة كركوك، مؤلفنا المشار إليه آنفاً، ص٧١-٧٧.

(٤١) بنيت أحياء (الكرامة) و(شهداء قادسية صدام) و(الإسكان) القديم والحديث في منطقة (جوار باغ) التي تقع شمال شرقي المدينة، قرب الطريق العام بين كركوك والسليمانية، وكانت تضم بستانا كبيرا ومزارع عائدة لأسرة طالباني. وكانت هذه البساتين والمزارع متنزهاً للناس خلال فصل الربيع بوجه خاص، حيث كانوا يذهبون للتمتع بجمال الطبيعة وقضاء أوقات التسلية البريئة فيها، كما كان فيها الكثير من كهاريز الماء ويمر عبرها ـ حتى أواسط الخمسينات ـ جدول للماء لسقي البساتين فيها وتزويد التكية الطالبانية بالماء. وكان الجدول متفرعا من نهر (الخاصة)، بالقرب من (آشه سوركه) شمال شرقي المدينة، على طريق ياروللي.

(٤٢) كانت مدينة كركوك مقراً لقيادة الفرقة الثانية وكان معظم منتسبيها من الضباط والجنود الكرد. ومنذ بداية الستينات تحولت المدينة وأطرافها تدريجيا إلى ثكنة عسكرية كبيرة تضم العديد من الفرق العسكرية ثم قيادة الفيلق الخامس ومعسكر خالد والمطار العسكري الكبير والعديد من المنشآت العسكرية الأخرى والتحصينات العسكرية التي تحيط بالمدينة من أطرافها الأربعة. وكانت كركوك تشبه المستوطنات الإسرائيلية الكبيرة المحاطة بالتحصينات العسكرية من جميع جوانبها.

(٤٣) رغم أن المؤسسة العسكرية كانت تتمتع بصلاحيات واسعة في كردستان، وكان بإمكانها استخدام الأسلحة الكيماوية أيضا، إلا انه لم يكن بإمكانها حماية المستوطنات في المناطق الواقعة في شمالي وشرقي كركوك ذات التضاريس المتموجة، وذلك خوفا من هجمات المقاتلين الكرد عليها. وكان أمن المستوطنات العربية يتمتع بأهمية قصوى لدي النظام العراقي، لذلك اقتصر إنشاء المستوطنات العربية في المناطق السهلية من المحافظة.

(٤٤) كتب الكثير عن الأنفال وعن ضحايا هذه الجريمة الكبرى، ونكتفي هنا بالإشارة إلى أسماء بعض من كتبوا عنها باللغة الكردية، من بينهم طه سليمان، في ظل الأنفال، الجزء الأول، مطبعة ئاسا، السليمانية ١٩٩٩، و هه فال أبو بكر، الأنفال بين شراسة العدو وعدم اكتراث الأصدقاء، مجلة (كركوك)، العدد الأول، السنة الثانية، صيف٢٠٠٠، ص ٥٧ وما بعدها، والدكتور معروف عمر

كول، الأنفال مرحلة لتتقيد جريمة الإبادة، مجلة (كركوك)، العددين الثاني و الثالث، خريف ١٩٩٩، ص٧ وما بعدها.

(٤٥) مؤلفنا: منطقة كركوك المشار إليه سابقاً، ص١٠٩.

(٤٦) سجل العديد ممن شاركوا في تحرير مدينة كركوك ذكرياتهم وأدوارهم فيه، نشير بوجه خاص إلى ما نشرته مجلة (كركوك) في عددها الرابع الصادر في ربيع عام ٢٠٠٠، ص ٥٥ ـ ٨٦. ويؤكد معظمهم أن المقاتلين الكرد كانوا يستقبلون بحفاوة ليس من قبل المواطنين الكرد وحدهم، بل من قبل المواطنين التركمان والآشوريين والعرب من سكان المدينة. وتعرضت الأحياء الكردية إلى خسائر فادحة في الأرواح والممتلكات، خاصة بعد تعرضها من جديد لهجوم شرس شنته القوات الخاصة وقوات (مجاهدي خلق) الذين فتكوا حتى بالجرحى الراقدين في المستشفيات، ما أجبر الناس على الخروج من كركوك والتوجه نحو السليمانية وأربيل، فقامت تلك القوات و(العرب الوافدون) بنهب ممتلكاتهم.

(٤٧) نشرت منظمة العفو الدولية والمنظمة الكردية لحقوق الإنسان في بريطانيا ومنظمات حقوق الإنسان في كردستان والمراكز التي تأسست للدفاع عن حقوق أبناء كركوك، خاصة المرحلين والمؤنفلين منهم، في كل من السليمانية وأربيل وفي أوروبا، نشرت قوائم بأسماء المرحلين مع بيان تأريخ طرد كل عائلة. ونكتفي هنا بالإشارة إلى القوائم التي نشرتها مجلة (كركوك) في عددها الخامس، ومجلة (هاواري كركوك) في عدديها الثالث والرابع، وفي الدراسة القيمة التي نشرت في السليمانية تحت عنوان (أربع سنوات في خدمة المرحلين عن كركوك) التي تتضمن أسماء وعناوين وتاريخ طرد آلاف العوائل الكردية خلال السنوات ١٩٩٦، ١٩٩٧، ١٩٩٨ و١٩٩٩.

(٤٨) كانت نسبة القومية الكردية في لواء كركوك بموجب إحصاء عام ١٩٥٧، ٤٨,٣٪، وانخفضت في إحصاء عام ١٩٧٧ إلى ٣٧,٥٣٪، بينما ارتفعت نسبة القومية العربية من ٢٨,٢٪ في إحصاء عام ١٩٥٧ إلى ١٤. ٤٤٪، والقومية التركمانية انخفضت نسبتها من ٤. ٢١٪ في إحصاء عام ١٩٥٧ إلى ٦,١٣ ١٪ في إحصاء ١٩٧٧. وتوضح هذه النسبة العالية في الارتفاع والانخفاض السريع وغير الاعتيادي أساليب النظام ولجوئه لإجراءات قسرية وغير طبيعية، من بينها ترحيل عشرات الألوف من العائلات الكردية وآلاف العائلات التركمانية قسراً عن كركوك وأطرافها، مع جلب المزيد من العائلات العربية من مناطق أخرى من العراق لتوطينها في هذه المدينة وفي أطرافها. وكانت نتائج إحصاء عام ١٩٩٧ اكثر دلالة في فضح ممارسات النظام، خاصة بعد إجباره المواطنين الكرد على (تصحيح قوميتهم) وترحيل من لم يملأ تلك الاستمارات الشاذة إلى المناطق المحررة من كردستان، مع استمراره في جلب الألوف من العوائل العربية لتوطينها في المنطقة. راجع الدكتور خليل إسماعيل خليل، البعد القومي لسياسة (الترحيل والتجميع) في محافظة كركوك، مجلة (هاواري كركوك)، العدد الأول، أيلول ١٩٩٨، ص ١٢٨ وما بعدها.

(٤٩) خطاب عزة الدوري في كركوك في بداية أيلول ٢٠٠٠، وتأكيده على ممارسة تلك السياسة في كلمة له أمام المسؤولين البعثيين والعسكريين في المدينة في اجتماع آخر له بمناسبة وجوده في كركوك، المنشورة في جريدة (الحياة) ليوم ٢١ أيلول ٢٠٠٠.

کورتەی بابەت

شەمسەدین سامی نووسەری ئەنسیکلۆپیدیای عوسمانی (قاموس الاعلام) کە لە ساڵی ١٨٩٦ لە ئەستەمووڵ لەچاپ دراوە، لەبارەی باری ئەتنی شاری کەرکوك نووسیویەتی:" کەرکوك دەکەوێتە چوارچێوەی ویلایەتی (موسڵ)ی سەر بە کوردستان..، سێ چارەکی خەڵکی شارەکە کوردن، ئەوانی دیکە تورك و عەرەب و هی ترن، لەگەڵ ٧٦٠ جوولەکەو ٤٦٠ کلدانی". کەرکوك تا ساڵی ١٨٧٩ مەڵبەندی ئەیالەتی (شارەزوور) بوو، لەو ساڵەدا ویلایەتی موسڵ پێکەوەنرا، شاری موسڵ کرایە مەڵبەندی ئەو ویلایەتە تا کۆتایی جەنگی جیهانی یەکەم. لە مانگی ئۆکتۆبەری ١٩١٨ لەشکری بەریتانیا کەرکوك و ناوچەکەی داگیرکرد، لەلایەن چەند ئەفسەرێکی سیاسی ئەو لەشکرەوە کاروباری ئەو ناوچەیە بەڕێوەدەبرا. دۆزینەوەی نەوتێکی زۆر لە کەرکوك و ناوچەکە بووە هۆی لکاندنی ئەو ویلایەتەوە بە دەوڵەتی تازە دروستکراوی عێراق، کە لە تەموزی ١٩٢١ لە هەردوو ویلایەتی بەغداو بەسرا دروستکرابوو. لەو دەمەوە حکومەتە یەك لەپاش یەکەکانی عێراق لە هەوڵی ئەودابووون باری نەتەوەیی ناوچەی کەرکوك بگۆڕن، سەرەتا بەهۆی کۆمپانیای نەوتی عێراق کە مەڵبەندەکەی لە کەرکوك بوو، بە دامەزراندنی ژمارەیەکی زۆر لە عەرەب و ئاشووری و ئەرمەنی دانیشتووی پارێزگاکانی دیکەی عێراق. لەناوەڕاستی ساڵەکانی سێ سەدەی ڕابوردوو، حکومەتی عێراق نەخشەی نیشتەجێکردنی چەند خێڵێکی عەرەبی وەك ئەلعوبێد و ئەلجبوور و ئەلبوحەمدان لە دەشتاییەکانی حەویجەی دارشت، ئەوەش بە دروستکردنی پڕۆژەی ئاودێری حەویجە، ئەو پڕۆژەیە لە کۆتایی ساڵەکانی چل تەواوکرا. بەپێی سەرژمێری گشتی ساڵی ١٩٥٧، ژمارەی دانیشتوانانی ناحیەی (حەویجە – مەلحە) ٢٧٧٠٥ کەس بوون. لە سەرەتای ١٩٦٣ ئەو ناحیەی کرایە قەزا، ئێستا چەند ناحیەیەکی دیکە سەر بەو قەزایەن. سیاسەتی کۆچپێکردنی کورد بۆ ناوچەکانی دیکەی عێراق و هێنانی عەرەب لەو ناوچانەوە بەمەبەستی نیشتەجێکردنیان لەناوچەی کەرکوك بووە سیاسەتی ڕەسمی حکومەتی بەعس لە ساڵی ١٩٦٣ەوە. لە مانگی حوزەیرانی ١٩٦٣دا رژێم (١٣) گوندی نزیك شاری کەرکوکی خاپوور کرد، لە ناحیەی دوبزی نزیك کەرکوك دانیشتوانانی (٣٣) گوند ناچارکران گوندەکانیان بۆ عەرەبی هاوردە چۆڵ بکەن. لەناو شاری کەرکوك ژمارەیێکی زۆر لە فەرمانبەرانی کورد، لەگەڵ سەدان کرێکاری کورد کە لە کۆمپانیای نەوت کاریان دەکرد گوێزرانەوە بۆ ناوچەکانی دیکەی عێراق. رژێم ناوی قوتابخانەو شەقام و کۆگاکان لە گەڕەکە کوردییەکانی شاری کەرکوکی کرد بە عەرەبی. بەبیانووی کردنەوەی شەقامی پان و بەرین لەناو ئەو گەڕەکانە، بەشێکی زۆر لەخانووی هاوڵاتیانی کورد تێکدران و ڕێگایان پێنەدرا خانووی دیکە بکڕن یان پارچە زەوییەك بکڕن، تا ناچاریان بکات شارەکە بەجێ بێڵن. بەشێوەی گشتی کورد نەیدەتوانی خانوو یان پارچە زەوییەك لە کەرکوك بکڕێت، ئەم کارە پاشان لەگەڵ تورکمانەکانیش دەکرا. حکومەت دەستی کرد بە دروستکردنی هەزارەها خانوو بۆ عەرەبی هاوردە، کاری بۆ هەموویان دابین دەکرد. چەندین گەڕەکی تازە بەناوی عەرەبییەوە لەناو شاری کەرکوك دروست کران و دابەشکران بەسەر عەرەبە هاوردەکاندا. لەساڵی ١٩٧٢دا ناوی

پارێزگای کەرکوك گۆڕدرا بە (التامیم). پەیڕەوکردنی ئەم سیاسەتە لەلایەن رژێمی بەعسەوە بووە هۆی ئەوە رێژەی کورد و تورکمان لە کەرکوك کەم بێتەوەو رێژەی عەرەب بەرز بێتەوە. سەرجەمی ئەو گوندانەی لەلایەن بەعسەوە ڕووخێنەران گەیشتە ٧٧٩ گوند، ژمارەی ئەو خێزانانەی بەر لێشاوی بەزۆر کۆچپێکردن کەوتن لەو گوندانە گەیشتە ٣٧٧٢٦ خێزانی جووتیار، کە هەریەکە لانی کەم لە پێنج کەس پێکدێ. لە حەوت قەزای سەر بە پارێزگای کەرکوك، چوار لەو قەزایانەی خرانە سەر پارێزگاکانی دەوروبەری کەرکوك.

Abstract

Writing on the ethnic composition of the city of Kirkuk, Shamsadin Sami, author of the celebrated Encyclopaedia "Qamus Al-A'alam" stated that, "Three quarters of the inhabitants of Kirkuk are Kurds and the rest are Turkmans, Arabs and others; 760 Jews and 460 Chaldeans also reside in the city".

The city of Kirkuk was the centre of the Wilayet of Sharazur until 1879 when it became a "sanjak" and was annexed to the Wilayet of Mosul. In 1918, the British army occupied the Wilayet, and in 1921, they estimated the population of Kirkuk to be 75,000 Kurds, 35,000 Turks, 10,000 Arabs, 1,400 Jews and 600 Chaldeans. A Committee of the League of Nations, which visited the Wilayet of Mosul in 1925 to determine its future, estimated that the Kurds made up 63% of the population, the Turkmans 19% and the Arabs 18%.

According to 1957 Census, the Kurds constituted 48.3%, Arabs 28.2%, Turkmans 21.4%, the remainder being Chaldo - Assyrian and others.

Arab tribes settled in Kirkuk during the monarchical period are Al-Ubaid and Al-Jiburi. They settled in the Hawija district and the Lower Zab River was used to irrigate the land.

The relations between Kurds, Turkmans and the new Arabs of Hawija and other groups were good until the Baath party came to power. The Baathist regime was responsible for the destruction of 13 Kurdish villages around Kirkuk. Further, 34 Kurdish villages in Dubz district were forced to leave. Between 1963 and 1988, a total of 779 Kurdish villages were destroyed by the Bathist regime.

During the Iraq-Iran war, again, the regime destroyed many Shi'ite Turkman villages in the south of Kirkuk. Inside the city of Kirkuk, the Iraqi regime has taken many measures to force the Kurds to leave. People were transferred to southern and central Iraq. Schools and streets were renamed by Arabic names, tens of thousands, of Arab families were brought to the city and were housing and employment.

These measures were intensified after the Gulf War of 1991. The regime has prevented the Kurds to return to Kirkuk. and according to a so -called “Identity Law”, Kurds and other non-Arabs were required to register themselves as Arabs . Anyone, refusing was expelled to the liberated part of Kurdistan or southern Iraq. Since 1991, between 120,000 and 200,000 non-Arabs have been forcibly expelled from the Kirkuk region.